الجمهوريّة التونسيّة
مجلس المنافسة

الموضوع : مشروع عمليّة تركيز اقتصادي.

القطاع: خدمات الدفع الالكتروني.

الرأي عدد 172651
الصّادر عن مجلس المنافسة
بتاريخ 25 أكتوبر 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب السيّد وزير التّجارة عدد 494 المؤرّخ في 31 جويلية 2017 والمرسّم بالكتابة تحت عدد 172651 بتاريخ 7 أوت 2017 والذي طلب بمقتضاه من المجلس إبداء الرأي في مشروع عملية تركيز اقتصادي بين " In Touch SAS" و"Total Outres-Mer" و"Wordline SA" و"In Touch Corp" وذلك عملا بأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 19 أوت 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017،

وبعد التأكّد من توفّر النصاب القانوني،

وبعد الإستماع إلى المقرّرة السيّدة نافلة بن عاشور في تلاوة تقريرها الكتابي،

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

الجزء الأول: تقديم الاستشارة:

I. محتوى الإستشارة:

يعرض ملف الاستشارة الرّاهن على المجلس مشروع عملية تركيز اقتصادي بين " In Touch SAS" و"Total Outres -Mer" و"Wordline SA" و"In Touch Corp" وقد أظرفت به الوثائق التّالية:

- إعلام الإدارة العامّة للمنافسة والأبحاث الاقتصاديّة بوزارة الصناعة والتجارة بعملية التركيز بتاريخ 26 جويلية 2017 من قبل الأستاذة أمينة العربي عن مكتب المحاماة فرشيو وشركاؤه نيابة عن شركة طوطال.
- نسخة عن رسالة النوايا،

– قائمة الإداريين وقائمة المساهمين بأكثر من 5% من رأس المال والموازنات الماليّة لسنوات 2014-2015-2016 مصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات وقائمة الشركات الفرعيّة لشركة طوطال أوترومار.

– قائمة الإداريين وقائمة المساهمين بأكثر من 5% من رأس المال والموازنات الماليّة لسنوات 2014-2015-2016 مصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات وقائمة الشركات الفرعيّة لشركة ووردلاين.

– قائمة الإداريين وقائمة المساهمين بأكثر من 5% من رأس المال والموازنات الماليّة لسنوات 2014-2015-2016 مصحوبة بتقارير مراقبي الحسابات وقائمة الشركات الفرعيّة لشركة إن تاتش كوربورايشن.

كما تولّت نائبة الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز بتاريخ 31 أوت 2017 مدّ المجلس بعقد إسداء الخدمات المبرم بين طوطال أوترو مار و إن تاتش السينيغال وبعقد إسداء خدمات تتعلق بإيواء برمجيات مبرم بين شركة إن تاتش ساس وشركة ووردلاين.

II. الإجراءات:

– مراسلة الأستاذة أمينة العربي لإعلامها بتعليق سريان الآجال ولطلب استكمال وثائق وذلك بتاريخ 22 أوت 2017 وتولّت الردّ بتاريخ 31 أوت 2017.

– مراسلة وزارة الصناعة والتجارة لإعلامها بتعليق الآجال ولطلب معطيات حول قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة بتاريخ 22 أوت 2017 ثمّ وقع تذكير وزارة التجارة بتاريخ 20 سبتمبر 2017 وتولّت تقديم جوابها في 25 سبتمبر 2017.

– طلب مجلس المنافسة من وزارة الطّاقة والمناجم والطّاقات المتجددة معطيات حول قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة بتاريخ 22 أوت 2017 تلاه تذكير في 20 سبتمبر 2017 وقد تولّت الوزارة تقديم جوابها في 28 سبتمبر 2017.

- طلب مجلس المنافسة من وزارة تكنولوجيات الاتّصال معطيات حول قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة بتاريخ 22 أوت 2017 تلاه تذكير في 20 سبتمبر 2017 وتولّت الوزارة الجواب في 10 أكتوبر 2017.
- طلب مجلس المنافسة من وزارة الصناعة معطيات حول قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة بتاريخ 20 سبتمبر 2017 تولّت الوزارة تقديم جوابها بتاريخ 12 أكتوبر 2017 بعدم توفر أي معطيات تهم القطاع لديها.

III. الأطراف المعنية بعملية التركيز:

1. شركة طوطال أوترومار"Total Outres-Mer":

هي شركة خفيّة الاسم خاضعة للقانون الفرنسي مرسّمة بالسّجل التّجاري بنانتار تحت عدد 716 038 542 ويوجد مقرّها الاجتماعي بعدد 24 كور ميشلاي 92800 بوتو فرنسا، يمثّلها السيّد تيبولت فليشي بصفته نائب رئيس شبكة التسويق والرقميّة لإفريقيا. وهي شركة فرعية مملوكة بنسبة 100% من قبل طوطال للتسويق والخدمات (TMS) وهي بدورها شركة فرعية مملوكة بنسبة 100% من شركة طوطال الخفية الإسم وتتولى شركة طوطال أوترو مار القيام بأنشطة "TMS" في إفريقيا والمتمثّلة في ترويج المواد البترولية والخدمات المرافقة لها من ذلك المحروقات ومواد التشحيم ومادة الأسفلت وغاز البترول السائل وغيرها من المواد.

2. شركة ووردلاين خ إ"Wordline SA":

هي شركة خفية الإسم بنظام مجلس إدارة وهي خاضعة للقانون الفرنسي، وأسهمها معروضة للبيع في بورصة باريس. يمتلك مجمع أتوس 70,34% من أسهمها وهو المتحكم فيها بصفة حصريّة.
والشركة مختصّة في مجال الدفع الالكتروني والخدمات التبادليّة وتعمل في مجال الدفوعات وخدمات المبادلات الالكترونيّة من ذلك انتماء التجّار (l'affiliation des commerçants) ومعالجة عمليات الاقتناء (le traitement des acquisitions) والبنوك على الخط (la banque en ligne) ومعالجة الإيداعات (le traitement des émissions) واستعمال برمجيات الاستخلاص تحت ترخيص العلامة (l'utilisation sous licence de logiciel de

paiement) وتوفير طرفيّات نقاط البيع والخدمات ذات الصّلة (la fourniture de terminaux de point de vente et de services connexes).

- **شركة إن تاتش ساس" In Touch SAS":**

هي شركة أسهم مبسّطة خاضعة للقانون الفرنسي أحدثتها شركة إن تاتش كورب في 5 ماي 2017 وهي تعمل في مجال اعتماد وسائل الدفع الالكتروني في إفريقيا وبعض بلدان الشرق الأوسط. وقد قامت شركة "إن تاتش كورب" بإحالة الأسهم التي تمتلكها في كل من "إن تاتش كورب" (السينيغال) و"إن تاتش سوليوشنز" (ساحل العاج) و"إن تاتش الكامرون" و"إن تاتش موريتانيا" إلى شركتها الفرعيّة "إن تاتش ساس". وستتولى شركة "إن تاتش كورب" كذلك إحالة أسهمها في شركة "لو قيشي يونيك ليميتد" المحدثة في 11 ماي 2017 في كينيا إلى شركة "إن تاتش ساس". وتمتلك "إن تاتش كورب" حاليّا 100% من رأسمال شركة "إن تاتش ساس".

- **شركة إن تاتش كورب"In Touch Corp":**

شركة أحدثت بالسينيغال في 2014 وهي مختصّة في مجال اعتماد وسائل الدفع الالكتروني والخدمات الافتراضيّة المعتمدة ضمن المنصات الرقميّة بكل من موريتانيا والسنيغال وساحل العاج و كينيا والكامرون. وهي تشغل قرابة 60 متعاونا في مكاتبها بداكار.

IV. تقديم عمليّة التركيز:

يتمثّل موضوع الاستشارة في عمليّة تركيز اقتصادي تقوم على حصول كل من "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين" و"إن تاتش كورب" على الرقابة المشتركة لشركة" إن تاتش ساس" التي تنشط عن طريق الشركات المحدثة وكذلك التي سيتمّ إحداثها في مجال إيجاد الوسائل والحلول الخاصة باعتماد طرق الخلاص وتسهيل التصرف في خدمات الخلاص عبر وسائل طرفيّة دخيلة كالهاتف الجوال والمساعد الرقمي الشخصي وغيرها بكل من إفريقيا وبعض بلدان الشرق الأوسط.

أمّا "إن تاتش ساس" شركة أسهم مبسّطة خاضعة للقانون الفرنسي محدثة في 5 ماي 2017 من قبل "إن تاتش كورب". وقد قامت إن تاتش كورب بإحالة أسهمها بكل من "إن تاتش خ إ" (السينيغال) و"تاتش سوليوشنز" (ساحل العاج) و"إن تاتش الكامرون" و"إن تاتش موريتانيا" إلى

شركتها الفرعيّة "إن تاتش ساس". بالنسبة لأسهم شركة "إن تاتش كورب" في شركة "لو قيشي يونيك لميتيد" (Le Guichet Unique Limited)، وهي شركة محدثة في 11 ماي 2017 بكينيا، ستقع إحالتها لشركة إن تاتش ساس في المستقبل القريب. حاليّا شركة إن تاتش كورب تمتلك 100% من رأسمال وحقوق التصويت الخاصّة بإن تاتش ساس.

وستحصل كل من شركة "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين" في البداية على عدد من أسهم "إن تاتش ساس" من قبل "إن تاتش كورب" بما يمثّل 13,5% من رأسمال وحقوق التصويت الخاصّة بشركة "إن تاتش ساس".

بالتوازي مع هذه العمليّة ستتولى كل من "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين" الترفيع في رأسمال "إن تاتش ساس" عبر مساهمات نقديّة ستمكنهم في المقابل من الحصول على عدد من الأسهم.

في ختام عمليّة الاقتناء والترفيع في رأس المال ستتحصّل كل من "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين" على 26% من رأسمال وحقوق التصويت "لإن تاتش ساس" في مقابل بقاء 48% المتبقية لفائدة "إن تاتش كورب".

رسم بياني لعملية التركيز

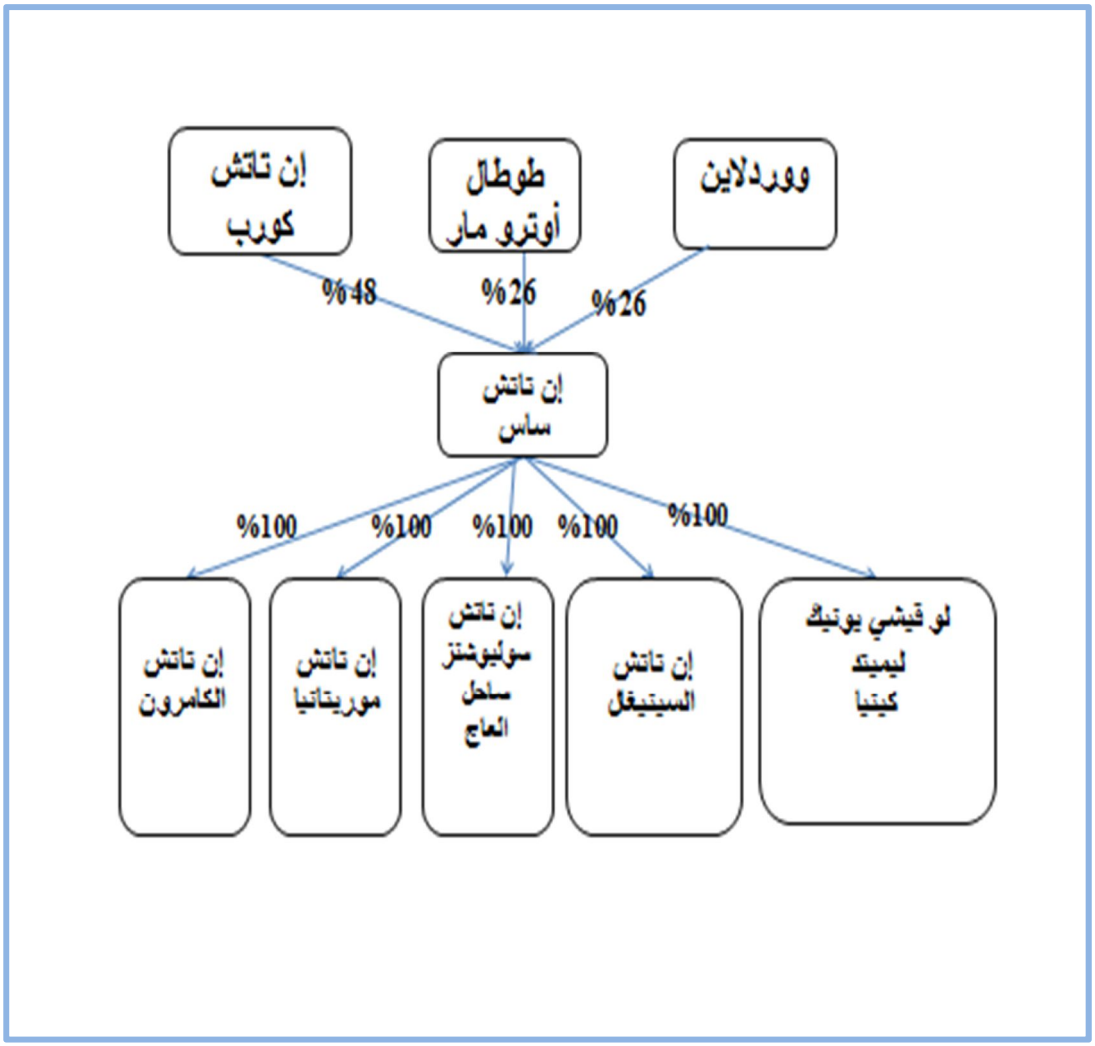

الجزء الثاني: دراسة السوق:

I. الإطار القانوني:

- القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.
- القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرّخ في 2 ماي 1995 المتعلّق بالسّجل التّجاري كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 15 لسنة 2010 المؤرّخ في 14 أفريل 2010.
- القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية.

- القانون عدد 36 لسنة 2001 المؤرّخ في 17 أفريل 2001 المتعلّق بحماية علامات الصّنع والتّجارة والخدمات كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 50 لسنة 2007 المؤرّخ في 23 جويلية 2007.
- القانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرّخ في 3 نوفمبر 2000 المتعلق بإصدار مجلة الشّركات التجاريّة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 16 لسنة 2009 مؤرخ في 16 مارس 2009.
- القانون عدد 51 لسنة 2005 المؤرّخ في 27 جوان 2005 المتعلّق بالتحويل الالكتروني للأموال.
- القانون التوجيهي عدد 13 لسنة 2007 المؤرّخ في 19 فيفري 2007 المتعلق بإرساء الإقتصاد الرقمي.
- القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرّخ في 27 ديسمبر 2007 المتعلّق بحفز المبادرة الاقتصادية كما وقع تنقيحه بالقانون عدد 71 لسنة 2009 مؤرخ في 21 ديسمبر 2009 المتعلق بقانون المالية لسنة 2010.
- القانون عدد 18 لسنة 2010 مؤرخ في 20 أفريل 2010 المتعلق بإحداث نظام التشجيع على الإبتكار والتجديد في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسّسات الماليّة.
- القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرّخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.
- الأمر عدد 2331 لسنة 2000 مؤرخ في 10 أكتوبر 2000 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية.
- الأمر عدد 1667 لسنة 2001 مؤرخ في 17 جويلية 2001 المتعلق بالمصادقة على كراس الشروط الخاص بممارسة نشاط مزود خدمات المصادقة الإلكترونية.
- الأمر عدد 1668 لسنة 2001 مؤرخ في 17 جويلية 2001 المتعلق بضبط إجراءات الحصول على ترخيص لممارسة نشاط مزود خدمات المصادقة الإلكترونية.

- الأمر عدد 1249 لسنة 2003 مؤرخ في 2 جوان 2003 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز الخطة الوطنية في مجال البرمجيات الحرة وبضبط تنظيمها وطرق سيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1908 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 والأمر عدد 540 لسنة 2009 المؤرخ في 24 فيفري 2009.
- الأمر عدد 1274 لسنة 2007 مؤرخ في 21 ماي 2007 المتعلق بضبط قائمة الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.
- الأمر عدد 1290 لسنة 2007 المؤرخ في 28 ماي 2007 المتعلق بضبط قواعد وإجراءات إبرام اتفاقيات الشراكة في مجال الاقتصاد الرقمي كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 2019 لسنة 2009 مؤرخ في 23 جوان 2009.
- الأمر عدد 2342 لسنة 2010 مؤرخ في 20 سبتمبر 2010 المتعلق بضبط شروط الانتفاع بتدخلات نظام التشجيع على الإبتكار والتجديد في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ونسب وصيغ إسناد المنح والاعتماد الواجب إرجاعه والمساهمة في رأس المال.
- الأمر عدد 504 لسنة 2004 مؤرخ في 1 مارس 2004 المتعلق بضبط التدخلات والأنشطة المعنية بمساهمات صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وطرق تمويلها كما تم إتمامه بالأمر عدد 3080 لسنة 2005 مؤرخ في 29 نوفمبر 2005 والأمر عدد 1213 لسنة 2006 مؤرخ في 24 نوفمبر 2006.
- الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 مؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبّقة.
- منشور البنك المركزي التّونسي إلى البنوك عدد 01 لسنة 2011 حول شروط إسداء خدمات الدفع الالكتروني بواسطة الهاتف الجوال.
- منشور البنك المركزي التّونسي إلى الوسطاء المقبولين عدد 9 لسنة 2016 المؤرّخ في 30 ديسمبر 2016.

II. السّوق المرجعيّة:

لدراسة السّوق المرجعيّة لابدّ أوّلا من التطرّق إلى أنشطة شركة "طوطال بتونس" (1) ثمّ يتمّ تحديد السّوق المرجعيّة لعمليّة التركيز الرّاهنة (2).

1- الأنشطة البترولية مجال عمل مجمع طوطال بتونس:

قائمة الشركات الناشطة في مجال توزيع المحروقات في السوق الوطنية بالبيع بالجملة وبالتفصيل وحصص كل منها لسنة 2017 :

- الشركة الوطنية لتوزيع البترول: 37.27 %
- شركة ليبيا اويل: 13.36%
- شركة طوطال تونس : 20.70%
- شركة فيفوا انرجي: 17.85%
- شركة ستار اويل : 4.16%
- شركة بوطاغاز : 4.21%
- شركة ساغاز : 0.75%
- الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية : 1.4%

حصص شركة طوطال من السوق التونسية في نشاط التوزيع بالجملة :

بلغت حصة شركة طوطال لسنة 2016 في مجال التوزيع بالجملة وبالتفصيل حوالي 17.85%، وما يقارب 20.70% سنة 2017 وتعتبر الشركة التونسية لصناعات التكرير STIR المنشأة العمومية الوحيدة في مجال الانتاج والتكرير المحروقات.

الشركات المستثمرة في ميدان الاستكشاف و إنتاج المحروقات بالبلاد التونسية إلى موفى جانفي2017:

تعدّ شركات الاستكشاف وإنتاج المحروقات بالبلاد التونسية 39 شركة تنقسم إلى:

*** من الولايات المتحدة الأمريكية (3):**

- كلوبزوبا : Klubzuba
- أباكس : Atlas Petroleum Exploration Worldwide, Ltd

- أناتدركو: Anadarko

*** من كندا (4):**

- اورغاز : Eurogas international Inc.
- اكوماد : Ecumed Petroleum Ltd
- كابر : Cabre Tunisia
- وينستار : Winstar

*** الشركات الأوروبية (12):**

- شال أبستريم تونس : Shell UpstreamTunisia (Britannique)
- آني تونس ب.ف : Enitunisia B.V (Italienne)
- أو.ام.ف : OMV Exploration and Production GmbH (Autrichienne)
- بيرينكو : Perenco Tunisia Company (Française)
- بريمويل:Primoil(Française)
- بتروفاك : PetrofacResources International Limited (Britannique)
- أندباندنت :Independent Resources Limited(Britannique)
- قولفساند :Gulfsand(Britannique)
- ب.أ روسرسز:PA ResourcesTunisia(Suédoise)
- مازارين : Mazarine(Hollandaise)
- سيركل أويل:CircleOil (Tunisia) Ltd(Irlandaise)
- د.ن.أو :DNO(Norvégienne)

*** من جنسيات أخرى (6):**

- كوفباك : Kufpec (Tunisia) Ltd (Koweitienne)
- أطلنتيس : Atlantis (Chinoise)
- س.ان.ب.س.أي :CNPCI (Chinoise)
- ألباين : Alpine Oil &Gas Pty Ltd(Chinoise)
- مادكو : Medco(Indonisienne)
- دراقون أويل:Dragon Oil(Emirienne)

***الشركات المشتركة بين الدولة التونسية و الشركات الأجنبية (9):**

- الشركة الإيطالية التونسية لاستغلال البترول : Société Italo-Tunisienne d'exploitation pétrolières
- شركة البحث عن النفط واستغلاله بالبلادالتونسية : Société d'exploitation et de recherche des pétroles en Tunisie
- الشركة التونسية الفرنسية للنفط : Compagnie Tuniso-Francaise de Pétroles
- الشركة التونسية الكويتية للنفط : CompagnieTuniso-Koweitienne de Pétroles
- ماريتاب (تونسية أمريكية) : Maretap S.A
- نوميد (تونسية جزائرية) : Numhyda.r.l
- المشتركة للنفط (تونسية-ليبية) : Joint Oil
- سودابس: Société de développement et d'exploitation du permis du sud (SODEPS)
- طينا للخدمات البترولية:(TPS) Thyna Petroleum Services

*** الشركات التونسية (5):**

- إيتاب : EntrepriseTunisienned'activitésPétrolières
- هـ.ب.إس : H.B.S OilCompany
- اكزويل : Exxoil Exploration Division S.A
- توبيك : ContractorTunisian onshore and offshore Petroleum and Industrial
- مادكس : Medex Petroleum (Tunisia) Ltd

2- السّوق المرجعيّة: قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة في تونس:

أ- معطيات عامّة تتعلق بالدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة في تونس:

بالنسبة للشركات الناشطة في قطاع الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة فإنّها تخضع لترخيص البنك المركزي التّونسي وذلك تطبيقا لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسّسات الماليّة.

وحسب المعطيات المستقاة من وزارة التجارة، فإنّ الديوان الوطني للبريد يقوم بالتنسيق مع شركة نقديات تونس بمدّ إدارة تنمية التجارة الالكترونيّة والاقتصاد اللاّمادّي التابعة لوزارة التجارة

بالإحصائيات المسجّلة على منظومتي الدفع الالكتروني والدفع المؤمن (clic to pay) لشركة نقديّات تونس، وتشير هذه المؤشرات بالنسبة للسداسيّة الأولى من سنة 2017 إلى ما يلي:

- بلغ عدد المنخرطين في منظومتي الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة عن بعد 1437 موقع واب تجاري وخدماتي.
- بلغ عدد المعاملات الالكترونيّة أكثر من 922 ألف معاملة تتوزّع كما يلي:

الوحدة : الدينار

نوعية المعاملات	البريد التّونسي	شركة نقديّات تونس	المجموع
معاملات وطنيّة	229749 %26	655651 %74	885400 %96
معاملات دوليّة	5605 %15	31869 %85	37474 %4
المجموع	235354 %26	687520 %74	922874 %100

المصدر: وزارة التجارة.

وبلغ معدّل عدد المعاملات اليوميّة قرابة خمسة آلاف معاملة.

وبلغت القيمة الجمليّة للمعاملات التجاريّة على الخطّ 70.3 مليون دينار وتتوزّع كما يلي:

الوحدة : الدينار

نوعيّة المعاملات	البريد التّونسي	شركة نقديّات تونس	المجموع
المعاملات الوطنيّة	11213364 %20	43468000 %80	54861364 %78
المعاملات الدوليّة	193498 %1	15239000 %99	15432498 %22
المجموع	11406862 %16	58887000 %84	70293862 %100

المصدر: وزارة التجارة.

وبلغت قيمة التسجيل الجامعي على الخطّ 24 % بقيمة 2.7 مليون دينار، وقد بلغ عدد المعاملات 53051 معاملة.

وبلغت قيمة استخلاص الفواتير عبر منظومة فاتورة نات 122 ألف دينار أي قرابة 1% من المعاملات الدوليّة، وقد بلغ عدد المعاملات 2270 معاملة.

وتستأثر شركة نقديّات تونس بنسبة 99% من المعاملات الدوليّة من حيث القيمة و85% من حيث عدد المعاملات.

وبلغ عدد المواقع الناشطة خلال شهر جوان 2017 قرابة 366 موقع تجاري تتوزّع على البنوك التّالية:

المجموع	BNA	STB	BIAT	ATB	BT	ATTB	ONP	AMEN	BH	UIB	UBCI
366	133	68	54	23	20	17	15	14	12	12	2
النسبة%	36	19	15	6	5	5	4	4	3	3	1

المصدر: وزارة التجارة.

وحسب الإحصائيات الخاصّة بالجمعيّة المهنيّة التونسيّة للبنوك والمؤسّسات الماليّة، فإنّ عدد أطراف الدفع الالكترونيّ (terminaux de paiement électronique) بلغ 16172 خلال الثلاثيّة الأولى من سنة 2017، كما بلغ عدد البطاقات الدوليّة التكنولوجيّة 7645 بطاقة خلال نفس الفترة.

وحسب وزارة تكنولوجيات الاتّصال والاقتصاد الرقمي، فإنّ الشركات المحليّة والدوليّة النّاشطة في السّوق التّونسيّة لابتكار وبيع برمجيّات ووسائل الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة والبنكيّة عن بعد تتعامل أساسا مع شركة نقديّات تونس والبريد التّونسي باعتبارهما المؤسّستين المتصرفتين في منظومتي الدفع الالكتروني في تونس.

ويتضمّن الجدول التّالي قائمة في بعض الشركات التونسيّة المختصّة في وضع واستغلال منظومات الدفع الالكتروني وعددها 8 وذلك حسب ما توفّر لدى وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي من معطيات:

الشركة	المنظومة
شركة هتمال	**منظومة الدفع الالكتروني والخلاص**
شركة قلوبال بايمنت قات واي	**خدمات الخلاص عن بعد عبر فيزا وماستر كارد**
شركة يوروبيان نورم	**منظومة الخلاص المؤمن عبر الهاتف الجوال**

شركة فيدي	منظومة الخلاص عبر الهاتف الجوال عن قرب
شركة فياموبايل	مـــدمج برمجيـــات ذات بعـــد عـــالمي خاصـــة بالتجارة الرقميّة
شركة باي كال	وسائل الخلاص عبر الهاتف الجوال
شركة ديجيتوس	تطوير برمجيّات الدفع عبر الهاتف الجوال
شركة إي تي قرابس	منظومـات الـواب ومنظومـات الهـاتف الجـوال الصاعدة
المجموع	8

المصدر: وزارة تكنولوجيّات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

ب- أنشطة الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز في السّوق المرجعيّة:

- **شركة طوطال أوترو مار والمجمع الذي تنتمي إليه:**

شركة "طوطال أوترو" مار هي شركة خفيّة الاسم تنتمي للقانون الفرنسي وهي شركة فرعية مملوكة بنسبة 100% من قبل "طوطال للتسويق والخدمات" (TMS) وهي بدورها شركة فرعية مملوكة بنسبة 100% من شركة "طوطال الخفية الإسم" وتتولى شركة "طوطال أوترو مار" القيام بأنشطة "TMS" في إفريقيا.

وتنشط شركة "TMS" تنشط في مجال ترويج المواد البترولية والخدمات المرافقة لها من ذلك المحروقات ومواد التشحيم ومادة الأسفلت وغاز البترول السائل وغيرها من المواد. كما تتولى الإشراف على شبكة محطّات الخدمات الحاملة لعلامة "طوطال" والتي تحتوي على أكثر من 15.000 نقطة بيع في العالم وتسدي خدماتها إلى حوالي 3 مليون حريف يوميّا. وخدمات ومنتجات هذه الشركة متوفرة في أكثر من 130 بلد حول العالم.

وتستغل شركة "TMS" شبكة نقاط بيع في عديد البلدان الإفريقيّة وتعرض على حرفائها منذ عدّة سنوات مباشرة عبر هذه الشبكة منتجات وخدمات عدّة.

شركة "طوطال خ إ "ناشطة على المستوى الدولي في استغلال وانتاج ونقل وتخزين وبيع النفط والغاز الطبيعي. ومجمع طوطال متواجد في قطاعات تكرير المواد البترولية وبيعها بالتفصيل والجملة للمواد المكرّرة.

كما يعمل المجمع على تطوير أنشطته في مجال الطّاقات المتجدّدة من ذلك انتاج أعمدة الطاقة الشمسيّة وانتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجدّدة.

وبلغ رقم المعاملات الجملي على المستوى العالمي للمجمع بالنسبة لسنة 2016 ما يناهز 149,7 مليار دولار أمريكي.

نشاط طوطال أوترو مار في تونس:

مجمع طوطال الذي تنتمي إليه طوطال أوترو مار يعمل في المجالات التّالية:

- استغلال مستودعات تخزين الكيروزان
- استغلال محطات الخدمات
- استغلال مستودعات تخزين المواد البترولية
- تصنيع مواد التشحيم
- استغلال مركز تعبئة الغاز
- التكوين المهني خاصّة في مجال النقل على الطرقات
- التزويد بالمواد البترولية

وبالتالي فمجمع طوطال في تونس ليست له أي أنشطة في مجال السّوق المرجعيّة الخاصّة بملف التركيز الرّاهن والمتمثّلة في السوق المحليّة للدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة.

رقم المعاملات الجملي لمجمع طوطال في تونس لسنة 2016 يناهز 422 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 1,0342 مليار دينار تونسي.

- **شركة ووردلاين والمجمع الذي تنتمي إليه:**

- و"وردلاين" هي شركة خفية الإسم لها مجلس إدارة وهي خاضعة للقانون الفرنسي، وأسهمها معروضة للبيع في بورصة باريس. في 31 ديسمبر 2016، أصبح مجمع "أتوس" يمتلك 70,34% من أسهم "ووردلاين" وأصبح يتحكم فيها بصفة حصريّة. بقية أسهم ووردلاين يمتلكها المسيّرون بنسبة 0,02% و بنسبة 0,12% للعمّال وبنسبة 29,52% للعموم. وشركة ووردلاين مختصّة في مجال الدفع الالكتروني والخدمات التبادليّة.

- "أتوس" شركة أوروبيّة خاضعة للقانون الفرنسي أسهمها متداولة ببورصة باريس وهي ناشطة دوليا في مجال خدمات المبادلات الماليّة الافتراضيّة. تتولى مرافقة حرفائها عند قيامهم بتحويلاتهم الافتراضيّة وتضع على ذمتهم جملة من الخدمات المؤمّنة ووسائل لوجستية وبرامج للتصرف في البيانات وكذلك جملة من خدمات المبادلات الافتراضية عبر شركتها الفرعيّة "ووردلاين".

وتنقسم أنشطة ووردلاين إلى ثلاث محاور أساسيّة:

- خدمات موجهة للتجار وطرفيات الدفع.
- خدمات مالية افتراضية.
- الخدمات التبادلية عبر الشبكة العنكبوتيّة.

ولا تمتلك شركة ووردلاين في تونس أنشطة مباشرة وكذلك مجمع "أتوس" الذي تنتمي إليه. ولكن مجمع "أتوس" قد قام بالتعاون مع "GEMALTO" في مجال المصادقة الالكترونيّة وتأمين المبادلات الافتراضيّة وذلك بالاشتراك مع الوكالة الوطنيّة للمصادقة الالكترونيّة.

شركة "BULL SAS" التابعة لمجمع أتوس والعاملة في مجال البرمجيّات تمتلك فرعا في تونس.

ولقد بلغ رقم معاملات مجمع أتوس في تونس سنة 2016 ما يساوي 1,1 مليون يورو أي قرابة 3 مليون دينار تونسي.

- **شركة إن تاتش والمجمع الذي تنتمي إليه:**

شركة "إن تاتش كورب" مختصّة في ابتكار الحلول الإعلاميّة للدفع الالكتروني عبر برمجيات ومنصات الكترونية وطرفيات تضعها على ذمّة حرفائها. كما تعتمد على منصة الكترونية متعددة الوسائل (plateforme multimodale) تسمّى "Guichet Unique Touch" يمكن استعمالها عبر مختلف الآلات الذكيّة وبواسطة مواقع الواب وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي ويمكن الدفع عبرها بواسطة أي نوع من الطرفيات كالهواتف الجوالة وحتى الدفع نقدا.

والشركة متواجدة أساسا بالسينيغال وساحل العاج وموريتانيا والكامرون وفي كينيا كذلك منذ 11 ماي 2017، وهي تنوي التوسّع في 38 بلدا إفريقيا وشرق أوسطيا إلى سنة 2019.

وتتواجد منظومة إن تاتش في 170 محطة طوطال في السينيغال وفي أكثر من 200 نقطة خدمات مستقلّة بكل من السينيغال والكامرون وساحل العاج. وفي الأشهر القادمة ستكون متواجدة في 1000 محل بالأحياء ونقاط بيع وصالونات حلاقة في السينيغال أساسا.
وقد حققت إن تاتش كورب سنة 2016 حوالي مليون يورو كرقم معاملات على المستوى الدولي.
مع التأكيد على أنّ شركة إن تاتش كورب وشركاتها الفرعية لا تنشط في تونس لا مباشرة ولا بصفة غير مباشرة.

III. التّحليل القانوني لعمليّة التركيز:

1. في مدى خضوع عملية التركيز الحالية لرقابة مجلس المنافسة:

أ- مفهوم التركيز الاقتصادي:

ينصّ الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنه :"يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجر عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الانتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسسة من شأنه تمكين مؤسسة أو عدة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة."

وبالرجوع إلى مشروع التركيز الحالي فهو يتمثّل في حصول كل من "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين"، في ختام عملية التفويت، على 26% لكل واحدة منها من رأسمال وحقوق التصويت "لإن تاتش ساس" أي 52% في مقابل بقاء 48% المتبقية لفائدة "إن تاتش كورب"، وهو ما سيمكّن "طوطال أوترو مار" و"ووردلاين" معا من ممارسة سيطرة حاسمة والتحكم في الرقابة (prise de contrôle) على شركة "إن تاتش ساس".

وبالتّالي، فإنّ التعريف الوارد بالفصل 7 من القانون سالف الذكر حول مفهوم التركيز الاقتصادي ينطبق على وقائع الحال.

ب- درجة التركيز الإقتصادي:

للحسم في اعتبار عملية أو مشروع ما يشكّل تركيزا اقتصاديّا لابدّ من أن يكون التركيز قد بلغ درجة من الأهميّة تسمح له بتهديد المنافسة، وتقاس هذه الأهمية بالآثار المحتملة لهذه العمليّة. ولا تتحّقق هذه الأخيرة إلا ببلوغ عتبات رقميّة معيّنة، إذ يجب عرض كل مشروع تركيز أو عملية تركيز اقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعية هيمنة على السوق الداخلية أو على جزء هام منها على موافقة الوزير المكّلف بالتجارة.

وينطبق هذا الإجراء على كل المؤسّسات المعنية بعملية التركيز الاقتصادي سواء كانت طرفا فاعلا أو هدفا لها وكذلك المؤسسات المرتبطة بها في صورة توفّر أحد الشّرطين التّاليين:

- أن يتجاوز نصيب هذه المؤسّسات مجتمعة خلال الثلاث سنوات الماليّة الأخيرة نسبة 30% من البيوعات أو الشراءات أو كل الصفقات الأخرى على السّوق الداخلية لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة أو جزء من هذه السوق.

- أن يتجاوز إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات على السوق الداخلية مبلغ 100 مليون دينار.

وبالرجوع إلى مشروع عمليّة التّركيز الرّاهن وحسب ما توفّر من معطيات فإنّه:

فيما يتعلق بحصص السوق:

وضعيّة الشركات المعنيّة بعمليّة التركيز في سوق الدفع الالكتروني والخدمات الماليّة الرقميّة في تونس:

بخصوص حصص مجامع الشركات الثلاث المعنيّة بعمليّة التركيز، فإنه يتبيّن أنّ:

شركة "طوطال أوترو مار" ليس لها أنشطة في تونس تهمّ السّوق المرجعيّة كما أنّ شركة "ووردلاين" لا تمتلك في تونس أنشطة مباشرة وكذلك مجمع "أتوس" الذي تنتمي إليه. ولكن مجمع أتوس قام بالتعاون مع "GEMALTO" في مجال المصادقة الالكترونيّة وتأمين المبادلات الافتراضيّة وذلك بالاشتراك مع الوكالة الوطنيّة للمصادقة الالكترونيّة. كما أنّ شركة " BULL

SAS" التابعة لمجمع أتوس والعاملة في مجال البرمجيّات والسلامة المعلوماتيّة تمتلك فرعا في تونس. أمّا شركة "إن تاتش كورب" وشركاتها الفرعية فهي لا تنشط في تونس سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وعليه فإنّ نصيب هذه المؤسّسات مجتمعة في السّوق المرجعيّة يعتبر ضئيلا جدّا إن لم يكن منعدما، وهو لا يتجاوز بذلك السّقف المذكور بالفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار والمقدّر بـ 30% من حصص السّوق أو جزء من هذه السوق.

فيما يتعلّق برقم المعاملات الجملي:

ضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الذي تصبح بموجبه عمليات التركيز الاقتصادي خاضعة للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالتجارة طبقا للفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار، وفق الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016، بمائة مليون دينار (100.000.000د).

وبالنسبة للملف الراهن وحسب الجدول التّالي يتبيّن ما يلي:

الطرف	رقم المعاملات الجملي في تونس بالمليون دينار
مجمع طوطال	134,92
مجمع أتوس	3
إن تاتش كورب	0

المجموع	1037,92

إنّ رقم المعاملات المحقّق بالسّوق الدّاخليّة من طرف المؤسّسات المعنيّة بعمليّة التركيز بلغ 1037,92 مليون دينار أي تجاوز المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي والمقدّر بمائة مليون دينار وبالتالي فعمليّة التركيز الاقتصادي الرّاهنة خاضعة وجوبا للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالتجارة طبقا لأحكام الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وللأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 سالف الذّكر.

وفي حكم ما تقدّم، يمكن التّأكيد على أنّ مشروع التّركيز الرّاهن قد استوفى جميع الشروط القانونية الموجبة لعرضه على الوزير المكّلف بالتجارة ليتّخذ بشأنه قراره بعد استشارة مجلس المنافسة.

2. تقييم آثار عملية التّركيز على المنافسة:

اقتضى الفصل 12 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أنّ مجلس المنافسة "ينظر في مدى مساهمة مشروع التركيز الاقتصادي أو عملية التركيز في **التّقدم التّقني أو الاقتصادي قصد ضمان التعويض الكافي عن الإخلال بالمنافسة.**

كما يجب أن يأخذ المجلس في تقييمه لمشروع التركيز الإقتصادي أو عملية التركيز الاقتصادي بعين الاعتبار **ضرورة تعزيز أو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية إزاء المنافسة الدولية**".

ويستنتج من خلال هذا الفصل أنّ المشرّع التونسي أوكل إلى مجلس المنافسة مهمّة تقييم عمليّات أو مشاريع التركيز الاقتصادي بهدف الحفاظ على المنافسة من كل الأفعال والاتفاقات التي يمكن أن تخلّ بها.

ومن خلال دراسة ملف عملية التركيز الرّاهن وخاصة دراسة الجدوى الاقتصاديّة للمشروع يتبيّن مايلي:

إنّ عملية التركيز الرّاهنة تهدف إلى تمكين كل من شركة "طوطال أوترو مار" وشركة "ووردلاين" من الاستثمار في شركة مجدّدة (innovante) وهي شركة "إن تاتش ساس" الفاعلة في القارّة الإفريقيّة ممّا سيمكنها من انتشار محتمل في 38 بلدا إفريقي وشرق أوسطي، عبر منصّات الكترونيّة خاصّة باعتماد وسائل الدّفع عن بعد (للقيام بالدفع نقدا وعبر الهاتف الجوال) وكذلك عبر موزّعات الخدمات النقديات للغير (شركات التأمين، شركات الاتصالات، الخ)، وهو ما سيمكّن مواطني القارّة الإفريقيّة من خلاص معاملاتهم التجاريّة والمتعاملين معهم عن بعد بفضل هذه الخدمات باستعمال طرف رقمي وحيد كالهاتف الجوال أو الموزعات الخاصة أو المواقع الالكترونية وحتى شبكات التواصل الاجتماعي التي تعنى بالمبادلات بين الأفراد.

لكل هذه الأسباب وبناء على ما تقدّم بيانه، فإنّ عمليّة التركيز موضوع الاستشارة الرّاهنة لا تثير إشكالا على مستوى المنافسة باعتبارها لا تمكّن من تدعيم وضعيّة هيمنة على السّوق المحليّة أو جزء منها ولا تؤثّر على التوازن العام لهذه السّوق نظرا لضعف نصيب المؤسّسات المعنيّة من حصص السّوق المعنيّة.

وصدر هذا الرأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 25 أكتوبر 2017 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السيّدتين والسّادة محمّد العيّادي وعمر التونكتي ورجاء الشواشي وريم بوزيان والخموسي بوعبيدي ومعز العبيدي وشكري المامغلي وأكرم الباروني، وأمّنت كتابة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

الرئيـــس

رضـــا بن محمـــود